بيان صحفي

شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية «راميدا» تحصل على حقوق التوزيع والتسويق الحصرية لمنتج «فيزيوميز» في مصر

القاهرة في 20 ديسمبر 2022

أعلنت اليوم شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية (كود البورصة المصرية – RMDA.CA)، وهي شركة رائدة في قطاع الأدوية المصري، عن حصولها على حقوق التوزيع والتسويق الحصرية لمنتج «فيزيوميز»، وهو من الأدوية المستخدمة في علاج احتقان الأنف، في مصر.

ومن الجدير بالذكر، فقد ارتفعت مبيعات عقار «فيزيوميز» بمعدل نمو سنوي مركب خلال الفترة ما بين عامي 2019-2021 بنسبة 16٪ ليصل حجم المبيعات في السوق إلى 221 مليون جنيه مصري، وذلك وفقًا لتقديرات مؤسسة IQVIA الدولية للبحوث والمعلومات الدوائية. وتمثل الصفقة دخول الشركة في قطاع الأجهزة والأدوات الطبية فضلًا عن مساهمتها في تعزيز استراتيجية «راميدا» لتنمية باقة المنتجات التي لا تقوم الشركة بإنتاجها، فضلًا عن الاستحواذ على المنتجات عالية الطلب في السوق، وكذلك تنويع محفظتها وتعظيم القيمة من خلال المنتجات ذات الأسعار الحرة.

– نهاية البيان –

للاستعلام والتواصل:

ياسمين نجم
رئيس قطاع علاقات المستثمرين والحوكمة
yasmine.negm@rameda.com
+20(0)01228505050

عن شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية «راميدا»

تأسست راميدا في عام 1986، وهي شركة رائدة في قطاع الأدوية المصري ومقيدة في البورصة المصرية تحت كود RMDA.CA. وتستعين الشركة بفريق إداري يحظى بمزيج من الخبرات الدولية المتعددة. وتقوم الشركة منذ نشأتها بتوظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا والمعايير العالمية في مجال الصناعات الدوائية ومعها الخبرة والدراية بمتطلبات السوق المحلي وأقصى درجات الاهتمام والتركيز على تلبية احتياجات وتطلعات العملاء، مما أثمر عن تحقيق معدلات نمو سريعة في قطاع الأدوية المصري. وتشمل محفظة منتجات راميدا باقة متنوعة من المستحضرات الدوائية المثيلة ومستحضرات التجميل الصيدلانية والمكملات الغذائية والأجهزة الطبية والمستحضرات البيطرية. وتحظى الشركة بمكانة راسخة في أهم المجالات العلاجية بمصر وذلك بعد نجاحها خلال السنوات الماضية في تنفيذ مجموعة من الاستحواذات الاستراتيجية على المركبات الدوائية في مجالات ذات مقومات نمو واعدة في السوق المصري. وتقوم الشركة بإنتاج مجموعة متنوعة من الأصناف الدوائية من خلال مصانعها الثلاثة المقامة بالمنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر.

التوقعات المستقبلية

يحتوي هذا البيان على توقعات مستقبلية، والتوقع المستقبلي هو أي توقع لا يتصل بوقائع او احداث تاريخية، ويمكن التعرف عليه عن طريق استخدام مثل العبارات والكلمات الاتية "وفقا للتقديرات"، "تهدف"، "مرتقب"، "تقدر"، "تتحمل"، "تعتقد"، "قد"، "التقديرات"، "تفترض"، "توقعات"، "تعتزم"،

بيان صحفي

"ترى"، "تخطط"، "ممكن"، "متوقع"، "مشروعات"، "ينبغي"، "على علم"، "سوف"، او في كل حالة، ما ينفيها او تعبيرات اخرى مماثلة التي تهدف الى التعرف على التوقع باعتباره مستقبلي. هذا ينطبق، على وجه الخصوص، إلى التوقعات التي تتضمن معلومات عن النتائج المالية المستقبلية او الخطط أو التوقعات بشأن الأعمال التجارية والإدارة، والنمو أو الربحية والظروف الاقتصادية والتنظيمية العامة في المستقبل وغيرها من المسائل التي تؤثر على الشركة.

التوقعات المستقبلية تعكس وجهات النظر الحالية لإدارة الشركة ("الادارة") على أحداث مستقبلية، والتي تقوم على افتراضات الإدارة وتنطوي على مخاطر معروفة وغير معروفة ومجهولة، وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على ان تكون نتائج الشركة الفعلية أو أداءها أو إنجازاتها مختلفا اختلافا جوهريًا عن أي نتائج في المستقبل، او عن أداء الشركة أو انجازاتها الواردة في هذه التوقعات المستقبلية صراحة أو ضمنا. قد يتسبب تحقق أو عدم تحقق هذا الافتراض في اختلاف الحالة المالية الفعلية للشركة او نتائج عملياتها اختلافا جوهريا عن هذه التوقعات المستقبلية، أو عدم توافق التوقعات سواء كانت صريحة او ضمنية.

تخضع أعمال الشركة لعدد من المخاطر والشكوك التي قد تتسبب في اختلاف التوقع المستقبلي او التقدير أو التنبؤ اختلافا جوهريًا عن الأمر الواقع. وهذه المخاطر تتضمن التقلبات بأسعار الخامات، أو تكلفة العمالة اللازمة لمزاولة النشاط، وقدرة الشركة على استبقاء العناصر الرئيسية بفريق العمل، والمنافسة بنجاح وسط متغيرات الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، سواء في مصر أو على صعيد الاقتصاد العالمي، ومستجدات وتطورات قطاع الرعاية الصحية على الساحة الإقليمية والدولية، وتداعيات الحرب ومخاطر الإرهاب، وتأثير التضخم، وتغير أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، وقدرة الإدارة على التحرك الدقيق والسريع لتحديد المخاطر المستقبلية لأنشطة الشركة مع إدارة المخاطر.

بعض المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك المعلومات المالية، طرأ عليها بعض التعديلات بغرض التقريب العددي، وبالتالي فإنه في حالات معينة قد يختلف المجموع أو النسب المئوية الواردة هنا عن الإجمالي الفعلي.